

محمد نور الدين\*

## مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين

شغلت التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية منذ نحو أربعة أعوام، العالم العربي كله، ورأى كثير من المحللين والساسة العرب في الدور التركي الجديد تعويضاً عن غياب أي دور سياسي عربي في مواجهة إسرائيل، بينما نظر آخرون إلى تركيا الجديدة، بقيادة "حزب العدالة والتنمية"، على أنها عودة إلى العثمانية القديمة، أو، على الأقل، تجربة إسلامية جديدة بالوقوف عندها، لأنها تقدم طرازاً من الحكم الإسلامي المعتدل والعصري الذي يخالف الطراز الذي يدعو إليه بعض الجماعات الإسلامية السلفية المعاصرة، مثل حزب التحرير الإسلامي، أو حتى المجموعات القاعدية. وفي هذه المقالة عرض للتحولات التركية، ولاستراتيجيا تركيا الجديدة التي يقودها رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وأحمد داود أوغلو، ولسياسة "تصغير" المشكلات مع دول الجوار الإقليمي لتركيا، أي الخصوم السابقين، مثل سورية والعراق وإيران واليونان، في الوقت الذي راحت المشكلات تظهر مع الحلفاء "السابقين" مثل الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل.

إلى عوالم متعددة في محيطها الإقليمي؛ فهي بلد أوروبي ومتوسطي، تقع عند حوض البحر الأسود الأورثوذكسي السلافي، وتنتمي في الوقت نفسه إلى البيئة القوقازية، ولها امتداد ثقافي واسع في آسيا الوسطى، وهي جزء من الشرق الأوسط والعالم الإسلامي معاً، كما أنها نقطة التقاء الغرب مع الشرق، وأوروبا مع آسيا، بالإضافة إلى كونها خط تماس المسيحية مع الإسلام.

ففي المعنى السياسي المباشر، فإن تركيا عضو في حلف الناتو، وعضو مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولها علاقات قديمة بالولايات المتحدة الأميركية، وأخرى تحالفية على امتداد ستين عاماً مع الدولة العبرية. وفي الوقت نفسه، هي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي الوريثة الحالية للإمبراطورية العثمانية التي كانت

**دخلت** تركيا، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في سنة ٢٠٠٢، مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، فبعدما كانت جزءاً من سياسات المنظومة الغربية والتحالفية مع إسرائيل طوال حقبة الحرب الباردة حتى نهاية التسعينيات، جاءت السياسة الجديدة لتعيد رسم المشهد الشرق الأوسطي بطريقة مغايرة عما كانت عليه.

### ١ - محددات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا

العنوان العريض للسياسة الخارجية الجديدة لتركيا هو "تعدد البعد"، وتفسيره أن تركيا تنتمي

(\*) أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

واندفعت تركيا في سياستها إلى ممارسة ما تسميه "الدبلوماسية الاستباقية"، أي التدخل لحل المشكلات في محيطها المباشر والقريب، وهنا ظهر هذا الدور الوسيط الذي أضاف ثقلاً متزايداً على الدور التركي في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وصولاً إلى شبه الجزيرة الهندية.

إن الدور التركي الوسيط ينطلق من قاعدة تقول إن الاستقرار في محيط تركيا يجلب الاستقرار إلى الداخل التركي ويعززه. وفي هذه الحال، فإن الاقتصاد، في ظل الاستقرار والعلاقات الجيدة، يمكنه أن يجد فرصاً إضافية لنموه وتوسعه، فسياسة فتح الحدود وإلغاء تأشيرات الدخول وتشكيل مجالس للتعاون الاستراتيجي مع الدول المحيطة تعزز التجارة المتبادلة والاستثمارات والسياحة. وتسعى تركيا من أجل ذلك، لأن تصل في سنة ٢٠٢٣ (الذكرى المئوية الأولى لإعلان الجمهورية) إلى علاقات تكاملية اقتصادية مع محيطها، والأرقام الاقتصادية الحالية تشير إلى تعاضم كبير في حجم الاقتصاد التركي، وإلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي، كما أن حجم التجارة الخارجية ارتفع في سنة ٢٠٠٩ إلى ما يقارب ٥٠٠ مليار دولار أميركي.

إن التحديات المشتركة مع بعض دول الجوار كانت أيضاً أساساً للتقارب الوثيق معها، ولعل الاحتلال الأميركي للعراق وما نتج منه من فتن مذهبية ونزعات تقسيمية، ولا سيما في شمال العراق، كان عاملاً أساسياً في التقارب التركي مع سورية وإيران، وفي الرغبة في التنسيق مع حكومة بغداد المركزية.

إن وقوع تركيا في محيط متعدد دينياً ومذهبياً وعرقياً، وكذلك التنوع العرقي والديني والمذهبي للمجتمع التركي نفسه، فرضاً على السياسة التركية الجديدة أن تكون خارج الاصطفافات الدينية والمذهبية والعرقية، وهو ما أتاح فرصاً أكبر لنجاح الدور التركي الوسيط. وقد وفرت هذه السياسة للعالم العربي فرصة ذهبية للخروج من فكي الكماشة التي كانت تركيا، حتى الأمس

الإمبراطورية الأكبر في التاريخ الإسلامي. ويرى مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو، الذي أصبح وزيراً للخارجية في مطلع أيار/مايو ٢٠٠٩، أن تركيا لا يمكنها أن تبقى رهينة لمحور واحد، وأنه لا بد لها، بسبب خصوصياتها المتعددة تلك، من أن تكون على تواصل وتفاعل مع جميع الثقافات والبيئات المحيطة بها، إذ ليس من مصلحتها أن تكون طرفاً في محور ضد محور آخر، وإنما أن تكون على علاقة جيدة بجميع جيرانها، كما أنه يجب ألا تكون علاقاتها بأي محور على حساب محور آخر، أو ضده، أو بديلاً منه. وفي هذا السياق، فإن عليها، بحسب أوغلو، أن تتعامل مع كل قضية كحالة قائمة بذاتها، وألا تربطها بقضايا أخرى في أمكنة أخرى.

علاوة على ذلك، فإن على تركيا أن تخرج من كونها مجرد بلد - جسر بين الشرق والغرب، أو بين الغرب والإسلام، لتصبح بلداً - مركزاً ترنو إليه القوى الأخرى، لكن نجاح هذه السياسة المتعددة البعد غير ممكنة من دون علاقات جيدة بجميع الأطراف المحيطة بها. فتركيا، تاريخياً، كانت بلداً محاطاً بالأعداء حتى الأمس القريب، ولا بد، في سبيل علاقات جيدة مع محيطها، من أن تخرج من كون المحيط عدواً إلى أن تصبح بلداً محاطاً بالأصدقاء بدلاً من الأعداء.

وانتهجت تركيا من أجل ذلك سياسة "تصفير" المشكلات على قاعدة خفض المشكلات إلى درجة الصفر، أي إلغاؤها. وقد نجحت هذه السياسة نجاحاً كبيراً مع معظم جيرانها القريبين والبعيدين، ووصلت إلى حد إقامة مجالس للتعاون الاستراتيجي مع سورية والعراق، بالإضافة إلى علاقات وثيقة مع إيران وبلغاريا وصربيا وروسيا، كما أنها نجحت في إحداث اختراق تاريخي مع أرمنيا من خلال بروتوكول زوريخ الذي وقع في مطلع خريف سنة ٢٠٠٩، وإن كان هذا البروتوكول يواجه تحديات وشكوكاً في ترجمته على أرض الواقع.

القريب، أحد طرفيها، بينما كانت إسرائيل الطرف الآخر.

ولا شك في أن إيلاء تركيا لعمقها الحضاري والتاريخي والجغرافي أولوية في علاقاتها الجديدة، أظهر صورة مغايرة عما كانت عليه في السابق، فقد بدت كما لو أنها زاهبة إلى اندماج بالقوى العربية والإسلامية، ولا سيما تلك التي كانت وإياها مرتبطين بروابط الماضي العثماني.

وكان للجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية شأن في ترجيح كفة المواقف المنفتحة والمتواصلة مع العالم العربي، لكن تجب الإشارة هنا إلى نقطتين: الأولى، أن العامل الإسلامي في السياسة الخارجية التركية يوظف حيثما يمكن ذلك، وبما يخدم المصالح الوطنية التركية العليا، لكنه لا يحضر حيثما يتعذر ذلك؛ الثانية، أن السياسة التركية الجديدة لا تنطلق من منطلق إحياء الدور العثماني بما هو دور مهيمن تكون فيه تركيا في موقع "أفندي" أو "آغا" المنطقة أو العالم الإسلامي. إن مثل هذه التطلعات غير واقعي، بل إنه يتعارض مع أهداف "المشروع" التركي، إن جاز القول، في إقامة علاقات جيدة مع الجميع. فالحديث عن "عثمانية جديدة" بالمعنى المذكور ليس إلا محاولة لتعطيل الدور التركي الجديد الذي يخدم القضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية، وأي مقارنة للدور التركي على أساس إحياء النزعة العثمانية لن تثير ارتياح أحد من جيران تركيا، الذين كانوا كلهم تحت السيطرة العثمانية، بل إنها ببساطة، توازي انهيار البناء كله الذي يبنيه حزب العدالة والتنمية. وهذا الأمر ينبغي وينكره بشدة قادة الحزب، وفي مقدمهم رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو.

## ٢ - تركيا والقضية الفلسطينية

لقد مضى حزب العدالة والتنمية في خطوات تكاملية غير مسبوقه مع العديد من الدول الإسلامية، ولا سيما سورية، ووقع اتفاقيات تعاون استراتيجي معها ومع العراق ومجلس التعاون

الخليجي، وكانت السعودية والإمارات وقطر في مقدمة الدول التي حظيت بعناية حكومة حزب العدالة والتنمية، إذ تبودلت الزيارات وارتفع حجم التعاون الاقتصادي بينهما. علاوة على ذلك، كان لإيران موقع مميز في العلاقات الخارجية لتركيا، وخصوصاً في ميدان التعاون الأمني والسياسي، وظهر الموقف التركي كأنه متفهم للبرنامج النووي الإيراني، كما أن العلاقات الاقتصادية بين طهران وأنقرة توثقت بصورة كبيرة في مجالات الاستثمار المتبادل واستيراد تركيا للنفط والغاز الإيرانيين. ومع ذلك، بقيت القضية الفلسطينية بوابة العبور المركزية لتركيا إلى المنطقة وإلى وجدان الشعوب العربية والإسلامية، وقد اتسمت المواقف التركية من هذه القضية طوال الأعوام القليلة الماضية، ولا سيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية سنة ٢٠٠٢، بالثبات في الدفاع عن القضية الفلسطينية ضد سياسات التهويد في القدس، أو ضد سياسات الاستيطان في الضفة، أو ضد سياسات التدمير والتجويع والعزل في قطاع غزة. ووصلت تأثيرات المواقف التركية المنقدة قولاً وفعلًا بالممارسات الإسرائيلية إلى مراحل عرّضت علاقات تركيا ومصالحها مع إسرائيل والولايات المتحدة للاهتزاز.

## العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية

١ - إن القضية الفلسطينية حاضرة، تاريخياً، لدى الشعب التركي منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني حين رفض إعطاء أرض في فلسطين لإقامة دولة لليهود عليها، وكان هذا في أساس الانقلاب اليهودي الذي دبرّ ضده من جانب جمعية "الاتحاد والترقي" بين سنتي ١٩٠٨ و١٩٠٩، والذي أطاح به نهائياً، وصولاً إلى عهود الحكومات العثمانية المتعاقبة حتى في أشد الفترات التي كانت تركيا تقف ضد العالم العربي. فالعديد من المواقف التاريخية اتخذت في عهد قيادات علمانية، مثل خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل

في السياسة الخارجية، فهو إنما يصغي إلى صوت الشعب المؤيد كلياً للقضية الفلسطينية.

٣ - إن إيلاء العمق التاريخي والحضاري موقعاً مهماً في سياسة تركيا الجديدة، كان يعني التفاعل مع العالمين العربي والإسلامي، ومع القضية الفلسطينية بالتحديد، ذلك بأن هذه القضية ليست حالة معزولة عن بيئتها العربية والإسلامية. وبقدر ما ينسج حزب العدالة والتنمية علاقات متقدمة مع العالمين العربي والإسلامي، بقدر ما يقترب أكثر من القضية الفلسطينية.

٤ - إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور إقليمي ودولياً، اتخذ آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية فحسب، بل أخذ في الاعتبار أيضاً، التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا. وأحد أهم تلك الآليات كان اعتماد "الدبلوماسية الاستباقية" لحل النزاعات والقيام بأدوار وسيطة بين الأطراف المتناخضة، لكن أهم شروط الدور الوسيط، في الحالة الفلسطينية، هو أن تكون تركيا على علاقة جيدة مع الجميع، وأن تكون، بالتالي، موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، بما في ذلك إسرائيل. وقد نجحت تركيا، من دون شك، في ذلك طوال أعوام حكم حزب العدالة والتنمية، فحافظت في نزوة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع إسرائيل، واستمر التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بينهما، وقام المسؤولون بزيارات متبادلة وعلى أعلى مستوى، الأمر الذي مكن أنقرة من القيام بوساطة بين سورية وإسرائيل، وبين إسرائيل ومحمود عباس، وقد استضاف الرئيس التركي في سنة ٢٠٠٧، في القصر الجمهوري، قمة إسرائيلية - فلسطينية بين شمعون بيرس ومحمود عباس، في مشهد أشبه بكامب ديفيد تركي. ولم يتوقف هذا الدور إلا مع بدء العدوان على غزة في نهاية سنة ٢٠٠٩، حين اتهم أردوغان إسرائيل بتدمير عملية السلام، وبالإخضاع بحديثها عن السلام والمفاوضات بينما كانت تعد العدة للعدوان على غزة.

إلى رتبة قائم بالأعمال وسحب السفير التركي من تل أبيب في سنة ١٩٥٦ احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر، مع أن الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس الذي كان حليفاً قوياً للولايات المتحدة، هو من كان يحكم تركيا آنذاك، وفي عهده أرسلت تركيا قوات إلى كوريا، ثم انضمت إلى حلف الناتو، كما أنه (مندريس) انضم إلى أحلاف غربية متعددة في مقدمها حلف بغداد في سنة ١٩٥٥، وكان مناهضاً للسياسات القومية للزعيم المصري جمال عبد الناصر. وفي صيف سنة ١٩٨٠، قام نظام الانقلاب العسكري بقيادة كنعان إيفرين بخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مرة أخرى من رتبة قائم بالأعمال إلى رتبة سكرتير ثان احتجاجاً على ضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية، كما أن رئيس الحكومة بولنت أجاويد، المعروف بتشدده العلماني وعدائه للتيارات الإسلامية، كان حاضراً لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، وهو أول من وصف ممارسات إسرائيل في سنة ٢٠٠٢ بالإبادة، وهذا تعبير حساس جداً في تركيا نظراً إلى ارتباطه بالمسألة الأرمنية. وكان بعض القادة الأتراك يعبر عن مشاعره الضمنية تجاه الفلسطينيين كلما أتاحت له الفرصة، لكن ارتباط النخبة السياسية التركية المتشددة بعلاقات تحالفية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كان يحول دون اتباع سياسات مؤيدة للقضايا العربية، ومنها القضية الفلسطينية، وبصورة تتعارض مع مشاعر الشعب التركي.

٢ - إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية قوية إلى جانب الشعب الفلسطيني، وصلت إلى حدود قصوى عرضت وضع الحكومة التركية لضغوط شديدة من الخارج من دون أن تنحني أمامها. وكانت تركيا تعتمد في ذلك على التأييد القوي والحضور الواسع للقضية الفلسطينية في أوساط الشعب التركي، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى القول في إحدى المرات أنه عندما يتخذ قراراً

التركي والسوري، وإلغاء زيارة كانت مقررة لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو لإسرائيل، بسبب عدم موافقة هذه الأخيرة على وصول الوزير التركي إلى غزة عبر الحدود الإسرائيلية مع القطاع، فضلاً عن مواقف أردوغان الكلامية المتتالية ضد سياسات إسرائيل من على المنابر الدولية.

ووصلت إحدى ذرى التأييد التركي للفلسطينيين إلى حد أن وزير الخارجية التركي ربط استئناف الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل برفع الحصار عن غزة وتحسين الوضع فيها، فيما عُرف بـ "معيار غزة"، ويمكن إبراز أهمية هذا الشرط من خلال مقارنته بقرار وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في القاهرة في مطلع آذار/مارس ٢٠١٠، حين خولوا محمود عباس التفاوض غير المباشر مع إسرائيل لأربعة أشهر من دون اشتراط أي شرط عليها.

وعلى الرغم من الحملة الشرسة لإسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية على سياسة حكومة أردوغان، ومحاولة الانتقام منها من خلال الضغط على الكونغرس لاعتبار المجازر ضد الأرمن في سنة ١٩١٥ "إبادة"، فإن أنقرة لم تلن في مواقفها الفلسطينية. فقد وصف أردوغان القدس في مؤتمر القمة العربية في "سرت" في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠، بأنها "قرة عين" المسلمين، ووصف محاولات إسرائيل تهويد القدس بأنه "جنون"، بل إنه مضى شخصياً إلى التهديد (في حفل افتتاح الفضائية التركية باللغة العربية في إستانبول في ٤/٤/٢٠١٠) بأنه إذا ما استمر الحريق في غزة وتلبد الغيوم السوداء فوق القدس، فإن تركيا لن تبقى من دون ردة فعل، كما أنه قام بعد ذلك بأيام، باتهام إسرائيل من باريس بتدمير عملية السلام.

وقد أتاحت المواقف التركية المؤيدة للشعب الفلسطيني بالأمور التالية:

١ - إعطاء دفعة معنوية ومادية لصمود الشعب الفلسطيني، وإشعار العالم بأن هناك من يقف إلى جانبه، الأمر الذي حدا ببعض التظاهرات في غزة

٥ - كان أحد أهم شروط نجاح الوساطة التركية بين الفلسطينيين وإسرائيل هو أن يتم إشراك القوى الفلسطينية الفاعلة كلها، ومنها "حماس" التي فازت بأغلبية المقاعد في الانتخابات النيابية، وقد بادرت تركيا إلى استضافة خالد مشعل في أنقرة، مع أنها كانت مستاءة من الانقسام الفلسطيني بعد سقوط غزة بالقوة بيد "حماس"، وعملت على رأب الصدع الفلسطيني من دون نجاح، إذ إنها كانت ترى أن من غير الممكن التقدم في حل القضية الفلسطينية من دون المصالحة الفلسطينية.

٦ - إن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوماً، ولا حتى في عهد حزب العدالة والتنمية، على حساب الاعتراف بوجود دولة إسرائيل. فمع أن تركيا تبنت في مواقفها القرارات الدولية ومبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع والقدس الشرقية والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين، ووقفت ضد أي تغيير في هوية القدس الشرقية، وكذلك ضد الاستيطان في الضفة الغربية، إلا إن موقف أي طرف تركي لم يصل إلى حد التشكيك في وجود الكيان الإسرائيلي.

٧ - حاولت تركيا استغلال علاقتها بـ "حماس" من أجل إقناعها بالانخراط في العملية السلمية والاعتراف بدولة إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية، كما أن اتصالاتها بها في أثناء العدوان على غزة شددت على ضرورة نزع ذرائع إسرائيل، ووقف إطلاق الصواريخ من غزة عليها لأنها عديمة الفائدة كما صرّح عبد الله غول أكثر من مرة.

### السياق السياسي

لقد اتصف الموقف التركي من القضية الفلسطينية، ولا سيما في سنة ٢٠٠٩، بمجموعة من الخطوات المتدرجة التي عكست موقفاً مبدئياً وإنسانياً وأخلاقياً من هذه القضية، وتم التعبير عن استياء تركيا من إسرائيل في خطوات متعددة منها إلغاء مشاركة هذه الأخيرة في مناورات نسر الأناضول في تركيا في مطلع خريف سنة ٢٠٠٩، وإجراء مناورات عسكرية غير مسبوقة بين الجيشين

إمكان ممارسة دور ضاغط، نسبياً، على الغرب من أجل مقاربة أفضل له تجاه القضية الفلسطينية.

### تحديات وعقبات

في مقابل ذلك كله، يمكن القول إن الدور التركي في المنطقة تجاه القضية الفلسطينية ووجهه، ولا يزال، بمجموعة من التحديات والعراقيل، هي:

١ - إن ما يبدو انحيازاً من تركيا إلى جانب غزة و"حماس" تحديداً، قوبل باستياء إسرائيلي عبر عن نفسه بمحاولة تعطيل الدور التركي الوسيط في المنطقة، وإضعافه من خلال رفض بنيامين نتنياهو وحكومته استمرار الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل، واقتراح إحلال وساطة فرنسية بدلاً منها.

وتعطيل إسرائيل الدور التركي الوسيط يُقصد به إضعاف تركيا في إحدى أهم آليات سياساتها الخارجية، وقد دعا الرئيس السوري بشار الأسد، في وقت سابق، تركيا إلى إبقاء علاقاتها جيدة مع إسرائيل كي تواصل مهمتها كوسيط في الصراع العربي - الإسرائيلي.

٢ - إن موقف تركيا القريب من "حماس" أثار حساسيات عربية، ومصرية بالذات، وخصوصاً أن القاهرة ترى في الدور التركي المؤيد للحركة تعزيزاً للنزعة الإسلامية التي يمثلها الإخوان المسلمون في مصر، وهو ما ترفضه السلطات المصرية جملة وتفصيلاً، وتعتبره تدخلاً في شأن مصري حساس. وقد دفع هذا الأمر القاهرة إلى عدم تسهيل الوساطة التركية بين "حماس" ومصر، ولا سيما خلال العدوان على غزة.

٣ - إن تحرك تركيا في المنطقة بالتنسيق والتعاون الوثيق مع سورية، وكذلك إقامتها علاقات جيدة مع إيران، ودفاعها عن برنامجها النووي، أمور كلها أثارَت حفيظة بعض القوى العربية التي توصف بالمعتدلة، والتي عملت على عدم تسهيل الحراك التركي لتوحيد الصف دفاعاً عن فلسطين؛ وقد بدا ذلك جلياً خلال جولة أردوغان في العالم العربي في الأيام الأولى لعدوان غزة. إن التباين

إلى المطالبة بمجيء الجيش التركي ليدافع عن غزة.

٢ - استمرار الإقرار بأن "حماس" هي ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني نظراً إلى أنها جاءت بانتخابات ديمقراطية، وأن على الغرب الحرّ أن يكون منسجماً مع نفسه في هذا المجال، وأن يعترف بنتائج الانتخابات، وبالتالي، إشعار العالم بأن أي مفاوضات لا تأخذ في الاعتبار موقف هذه الشريحة من الشعب الفلسطيني سيكون مصيرها الفشل.

وهذا الموقف من "حماس" لا يلغي اعتراف تركيا بشرعية الرئيس محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية، وقد استقبلته أكثر من مرة في أنقرة خلال سنة ٢٠٠٩.

٣ - إنعام إسرائيل النظر، وتفكيرها جدياً، بعدم الإمعان في الاستفراء بغزة وب"حماس". فعلى الرغم من الانزعاج الإسرائيلي من مواقف تركيا، فإن إسرائيل تحاول عدم خسارة الحليفة المسلمة الأولى لها منذ ستين عاماً، وعدم دفعها إلى اتخاذ مواقف أكثر قرباً من العالمين العربي والإسلامي.

٤ - على الرغم من دعوة أنقرة "حماس" إلى التخلي عن العنف وإطلاق الصواريخ، فإن وقوف تركيا إلى جانبها هي وغزة، ساعد بصورة غير مباشرة في صمود الحركة في القطاع، وفي بقاء عوامل استمرار النهج المقاوم الذي تتبناه "حماس" من دون أن يعني ذلك تبني تركيا هذا الخيار.

٥ - ربما يبدو غريباً أن تكون عضوية تركيا في بعض المؤسسات الغربية مثل الناتو، وكذلك علاقاتها الجيدة بإسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة، هي مصدر قوة لها لترجمة قناعاتها الجديدة تجاه القضية الفلسطينية. ومع أن التعويل على هذا العامل يبدو مبالغاً فيه، إلا إنه يجب عدم إسقاطه من الاحتمالات حتى لو كانت ضعيفة، ذلك بأن عضوية تركيا في حلف الناتو، وحاجته إليها في العديد من الملفات من البلقان إلى أفغانستان، وكونها عضواً مرشحاً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وجزءاً من الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في البلقان وأوروبا، أمور تمنحها

السياسي بين تركيا والقوى العربية "المعتدلة" هو عامل مهم في عدم تسهيل الدور التركي، وعدم توظيفه في خدمة القضية الفلسطينية، لكنه (التباين) يتيح القول، في المقابل، إن علاقات تركيا الجيدة مع "قوى الممانعة" أوجدت ثقة بالدور التركي، فراحت هذه القوى تصغي إلى ما قد يحمله من نصائح في اتجاه تحقيق التسوية مع إسرائيل.

### ٣ - حدود الدور التركي

انطلاقاً مما سبق، فإن للدور التركي على الصعيد الفلسطيني حدوداً أيضاً تتمثل في:

- ١ - إن التحرك التركي في غزة تحديداً، لا يمكنه أن يتجاوز، لعوامل جغرافية، الدور المصري. وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلة على لسان أحمد داود أوغلو، إن الدور التركي يمكنه أن يكون مساعداً أو مكملًا، لكنه لن يحل محل الدور المصري.
- ٢ - إن تركيا الراغبة في إقامة علاقات جيدة مع العرب جميعهم، وفي أن تكون على مسافة واحدة من الجميع، لا يمكنها أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها لغزة أو "حماس". فهي تحافظ على موقفها المبدئي ومساعداتها الإنسانية ووقفاتها الإعلامية، لكنها لن تذهب إلى درجة اتخاذ مواقف تسبب إحراجاً كبيراً لدول الاعتدال العربي التي تحرص تركيا على أن تكون على علاقة ممتازة معها، ولا سيما السعودية ومصر ودول الخليج.

#### ٣ - إن نظرة تركيا إلى الوحدة الفلسطينية

باعتبارها شرطاً للسلام في المنطقة، لا تجعلها تذهب في علاقاتها بـ "حماس" إلى درجة الخلاف مع الرئيس محمود عباس، وبالتالي، فإن دعم تركيا للحركة لا يسقط اعترافها وتعاملها مع محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية، وإنما يراعي هذا الواقع التوازني.

- ٤ - إن تركيا تفتقد، في أي دور وسيط، الأوراق الضاغطة القوية التي تمكنها من إنجاح أي وساطة سواء أكانت بين إسرائيل وسورية، أم بين إسرائيل

والفلسطينيين، أو حتى حماية أي اتفاق يتم التوصل إليه، ويمكنها، باستثناءات محدودة، أن تقوم بدور لوجستي ومقرب ومسهل.

- ٥ - من الممكن أن تتعرض تركيا، وهذا ما حدث وما قد يحدث، لضغوط من الغرب وإسرائيل من أجل التخلي عن سياسة الانحياز إلى "حماس"، وإلى القضية الفلسطينية عامة، وبدا ذلك من خلال الضغط على الكونغرس الأميركي للاعتراف بالإبادة الأرمنية، وقد جرى هذا في السويد أيضاً، وكذلك محاولة استبدال الوساطة التركية بوساطة دول أخرى، ومن خلال تحريك قوى الداخل التركي المتشددة لإزعاج سلطة حزب العدالة والتنمية، بل تهديدها بحظر الحزب عبر المحكمة الدستورية وصولاً إلى التلويح بإسقاط هذه السلطة بالقوة.

#### ٦ - إن سياسة تعدد البعد والانفتاح على

العالمين العربي والإسلامي لا تلغي الهدف الاستراتيجي الرسمي والمعلن لتركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومع أنه لا توجد سياسة خارجية مشتركة وموحدة للاتحاد تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن تركيا ستبقى مضطرة إلى أن تلتزم ضوابط محددة في دورها الشرق الأوسطي، أو في وساطتها التي لا يمكن أن تذهب فيها إلى حد الصدام مع الاتحاد الأوروبي، إذ إنها لا تزال في مرحلة المفاوضات العضوية والمباشرة، كما أن نسبة حجم تجارتها مع الاتحاد الأوروبي تصل إلى ٥٥٪ من مجموع تجارتها، وترتفع إلى ٦٥٪ مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). فضلاً عن ذلك، فإن عملية الإصلاح التي يقودها حزب العدالة والتنمية في الداخل التركي ما كانت لتتقدم لولا الدعم الأوروبي القوي في مواجهة القوى المتشددة والقومية، ولا سيما داخل المؤسسة العسكرية. إن مراعاة هذه الاعتبارات ترغم تركيا على "تهذيب" الخطاب التركي من أي جموحات غير محسوبة، كالوقوف بشكل كامل إلى جانب الشعب الفلسطيني.

#### ٧ - على الرغم من تباين المواقف التركية مع

مواقف واشنطن في العديد من الملفات، فإن بقاء

الأمر الذي يستنزف كثيراً من قدرة الحزب على الانطلاق أبعد خارجياً، أو على حماية ما تحقق حتى الآن على الأقل.

إن ترسيخ الاستقرار في الداخل عبر تحديث

النظام بإصلاحات وفق المعايير والشروط

الأوروبية، يبدو ضرورة ملحة. وفي حال نجاح

المرحلة الثانية من الإصلاحات التي تقدم بها

الحزب إلى البرلمان، وربما عرضها على استفتاء

شعبي خلال ربيع سنة ٢٠١٠، فإن الحزب يكون قد

قطع شوطاً كبيراً في هذا المجال.

وهنا تصدر الإصلاحات قضيتان أساسيتان

هما: أولاً، تأكيد علمانية النظام، لكن على أسس

جديدة ومستندة إلى الطبيعة المذهبية والدينية

المتعددة للمجتمع التركي، فالتفكير في إقامة دولة

دينية بشكل أو بآخر، غير وارد إطلاقاً في أدبيات

حزب العدالة والتنمية، فضلاً عن أنه يثير توترات

داخلية، ويؤسس حساسيات في المحيط الإقليمي

لتركيها، ويؤثر سلباً في تطلعها إلى أن تكون قوة

إقليمية مؤثرة وذات علاقة جيدة مع الجميع؛ ثانياً،

ترسيخ الديمقراطية، وهي "القوة الناعمة" لتركيها

كما وصفها الرئيس عبد الله غول، وإشاعة الحريات

وحقوق الإنسان كسبيل وحيد لحل المشكلات

المتعددة، كالمشكلة الكردية ومشكلة الأقليات

العرقية الأخرى.

٢ - ستسعى حكومة حزب العدالة والتنمية

لمواصلة سياسة تعدد البعد خارجياً، مع ما تتطلبه

من حل المشكلات وفتح الحدود مع الجيران، وصولاً

إلى تكامل اقتصادي كما أمل بذلك وزير الخارجية

التركية أحمد داود أوغلو بحلول سنة ٢٠٢٣. إن

سياسة الوسطية مع جميع الدول لا تسقط من

التوظيف عوامل أخرى مثل الروابط الثقافية

الإسلامية أو التركية في العالمين العربي والإسلامي،

أو العالم التركي. لكن هذه العوامل يمكن أن تسقط إذا

ما تطلبت وسطية الدور تعزيز العلاقات الاقتصادية

بقوى أخرى، كما هو جارٍ في منطقة القوقاز

والبلقان، ولا سيما مع روسيا وصربيا وغيرهما.

إن سياسة تعدد البعد لا تعني استبدال محور

تركيها في عضوية حلف الناتو، واستمرار تسليحها

من الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك اشتراكها

مع أميركا في ملفات اقتصادية، ولا سيما خط

باكو - جيحان وخط نابوكو الجديد، أمور كلها

ترسم خطوطاً محددة للتحرك التركي المؤيد

للفلسطينيين والعرب في الصراع في الشرق الأوسط.

٨ - إن التحرك التركي في المنطقة في شأن

القضية الفلسطينية يبقى، في جميع الأحوال،

محكوماً بسقف الشرعية الدولية المعبر عنها في

قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تعترف

بوجود إسرائيل، وبتوفر وسائل الحماية لها ضمن

حدود ١٩٦٧، وهذه معادلة ترفضها حركة

"حماس" أساساً، وبالتالي، قد يكون الدور التركي،

إذا ما اتجه مثل هذه الوجهة، غير مرحب به من

جانب الحركة.

٩ - إن هذا التصور ربما ينقل الكرة نظرياً إلى

ساحة علاقات تركيا بـ "حماس"، في حين أن واقع

الأمر يشير إلى أن مثل هذا السيناريو غير وارد في

المرحلة المنظورة في ظل تعثر عملية التسوية

بسبب رفض إسرائيل لها، وفي ظل العجز العربي

الذي يتيح لهذه الأخيرة استكمال مخططات تهويد

القدس والضفة، من دون وجود أي ضغط عليها لا

من الغرب، ولا من العرب.

#### ٤ - سيناريوهات للمستقبل

في إطار الاحتمالات الممكنة للدور التركي في

المنطقة وتأثيره في القضية الفلسطينية، تعرض

سيناريوهات متعددة بشأن طبيعة الدور التركي

ومدى تأثيره في ضوء ما تحقق حتى الآن في ظل

سلطة حزب العدالة والتنمية:

١ - من الواضح أن الدور التركي الخارجي يتقدم

بخطوات عملاقة لا تعادل الإنجازات التي تم

تحقيقها على الصعيد الداخلي، إذ تبدو سلطة حزب

العدالة والتنمية غير قادرة حتى الآن على مواصلة

الإصلاح بصورة جذرية والحد من العراقيل التي

يضعها الجيش والقوى القضائية أمام الإصلاح،



يحترم نتائج الانتخابات الفلسطينية التي أسفرت عن فوز حركة "حماس" فيها، وتدعو إلى أن تكون الحركة شريكاً مباشراً في عملية التسوية التي لن تنجح من دونها. فتركيا ترى في المصالحة الفلسطينية شرطاً لاستئناف عملية التسوية ونجاحها.

إن الموقف التركي الذي يعترف بوجود إسرائيل وفق القرارات الدولية لا ينسجم مع موقف حركة "حماس" النهائي من إسرائيل، وتركيا، في هذه الحال، تدعو "حماس" إلى التخلي عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل والاعتراف بحل الدولتين وفقاً للشرعية الدولية.

لكن ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمراً، وليس ثمة مفاوضات للتسوية، فإن الموقف التركي سيستمر في الدفاع عن الشعب الفلسطيني وغزة و"حماس"، وربما يستمر الخطاب الفلسطيني لحزب العدالة والتنمية في التصعيد ضد إسرائيل، وقد يشكل عامل ضغط معنوي في حده الأدنى عليها، أو عامل دعم معنوي، وأحياناً مادي، لصمود الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. وهذا كله مع استبعاد أن تذهب أنقرة بعيداً في زعزعة علاقاتها بإسرائيل، إذ إن هناك حاجة إلى استمرار العلاقة الجيدة بينهما من أجل استمرار توفر شروط الوساطة التركية بين الأطراف المتنازعة في حال اعتمدت هذه الأطراف تركيا وسيطاً وحيداً، أو بالتشارك، أو مساعداً للوسيط الأميركي في المستقبل. ■

بآخر، أو الوقوف مع محور ضد آخر. ونظراً إلى استمرار اعتبار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على أنه هدف تركيا الاستراتيجي، وكذلك عضويتها في حلف الناتو وعلاقتها بإسرائيل، فإن منظومة العلاقات السابقة لتركيا ستتواصل بمعزل عن تراجعها بعض الشيء. وهنا، تستطيع تركيا أن توظف علاقاتها المتنامية بالعالم العربي والإسلامية والروسية من أجل تقوية موقعها وفرصها في دخول الاتحاد الأوروبي.

أمّا على الصعيد الإقليمي، فإنه من المستبعد، وفقاً لمنطلقات السياسة التركية الجديدة، أن تكون تركيا طرفاً مباشراً في منظومة إقليمية تضم سورية والعراق وإيران كما يروّج، إذ إن ذلك سيتعارض مع سياسة الابتعاد عن الانخراط في المحاور. ومن المرجح أن تركيا ستكتفي بعلاقات سياسية واقتصادية قوية جداً مع جميع القوى التي ترحب بذلك سواء أكانت عربية أم إسلامية أم تركية أم روسية أم بلقانية، إلخ.

٣ - إن الموقف الرسمي الثابت لتركيا، ومنذ الحكومات العلمانية السابقة، هو حل المشكلة الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة التي تقول بـ "حل الدولتين"، وبانسحاب إسرائيل من أراضي ١٩٦٧ على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وبإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين. كما أن تركيا لن تقف خارج الإجماع العربي فيما يتعلق بالمبادرة العربية للسلام. وهنا، تسعى تركيا لأن تجعل المجتمع الدولي